واقع المرأة العربية
في ظل النظم
الانتخابية

الحلقة الثانية والعشرون
لشهر نيسان/ إبريل 2010

المحتويات

المقدمة 3
الفصل الأول: الجزائر 3
المرأة والمشاركة السياسية 3
الفصل الثاني: البحرين 3
أولاً: المرأة والإنتخابات 3
ثانياً: المرأة والعنف 3
الفصل الثالث: مصر 4
المرأة والإنتخابات 4
الفصل الرابع: العراق 4
أولاً: المرأة والإنتخابات 4
ثانياً: المرأة والعنف 4
الفصل الخامس: الأردن 5
مؤشرات وأرقام 5
الفصل السادس:الكويت 5
مؤشرات وأرقام 5
الفصل السابع: لبنان 5
أولاً: المرأة والإنتخابات 5
ثانياً: المرأة والعنف 5
الفصل الثامن: موريتانيا 6
المرأة والمشاركة السياسية 6
الفصل التاسع: السعودية 6
أولاً: المرأة والعنف 6
ثانياً: مؤشرات وأرقام 7
الفصل العاشر: السودان 7
المرأة والإنتخابات 7

المقدمة

سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية، ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمراة المساواة المجتمعيـــة وتكـــافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية، في ضؤ المحاور التالية:

1. المرأة والمجتمع المدني(الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات..).
2. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان..).
3. المرأة والسلطة التنفيذية.
4. المرأة والسلطة القضائية.
5. المرأة وقوانين الاحوال الشخصية.
6. المرأة والتمكين الاقتصادي.
7. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

تضمنت الفصول الـــ 10، من الحلقة 22 من سلسلة الحلقات الشهرية "واقع المرأة العربية في ظـــل الـــنظم الإنتخابية " عرضاً لمجمل الأحداث التي جرت خلال نيسان/أبريل2010، والمتعلقة بالتمكين السياسي وبكـــل مايئثر في وصول المرأة الى مراكز صنع القرار،أذ تم استعراض المتغييرات في:(الجزائر،البحرين، العراق، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، السعودية، السودان).

الفصل الأول: الجزائر

المرأة والمشاركة السياسية

إنتخبت كل من قاسة عيسى وليلى الطيبب لعضوية المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني" الحاكم" في الجزائر، ضمن 15 عضواً تم إنتخابهم في نيسان/أبريل2010.

الفصل الثاني: البحرين

أولاً: المرأة والإنتخابات

أعلنت زهرة عيسى حرم ترشحها كمرشحة مستقلة، للانتخابات النيابية البحرينية 2010، في الدائرة الخامسة بمحافظة المنطقة الوسطى ضد النائب الدكتور عبد علي محمد حسن مرشح جمعية الوفاق.

ثانياً: المرأة والعنف

ذكرت جريدة الوقت البحرينية في نيسان/أبريل2010، ان اللجنة الأهلية لمناهضة العنـــف الأســـري، بـــدأت بمرحلة التخطيط والإعداد لدراسة مختصة عن رصد العنف الأسري في البحرين وستبدأ العمل الفعلـــي مـــع الدعم المادي، الذي تحاول اللجنة الحصول عليه بالتواصل مع عدد من الجهات المعنية بشؤون الأسرة داخل وخارج البحرين.

وفي ذات السياق، اشارت جريدة الوقت إلى ان شرطة خدمة المجتمع ذكرت ان أعلى معدلات العنف، بمديريات المحافظات الخمس، سجلتها محافظتا المحرق والشمالية، وعزت ذلك إلى أسباب اقتصادية ونفسية.

الفصل الثالث: مصر

المرأة والإنتخابات

يقضي مشروع قانون تعديل الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب بتخصيص 32 دائرة للمرأة على مستوى المحافظات، منها 26 دائرة بواقع دائرة لكل محافظة، ودائرتين فى 3 محافظات وهى: القاهرة، الدقهلية، الشرقية، بالإضافة إلى تعديل بعض دوائر محافظات القاهرة، الجيزة، القليوبية، الفيوم، وقنا، وتخصيص دوائر جديدة فى محافظات حلوان و6 أكتوبر والأقصر. وقد جرى اختيار دائرتين بمحافظات القاهرة والشرقية والدقهلية تم وفقاً لتعداد السكان، وتلك المحافظات هي الأكثر سكاناً على مستوى الجمهورية، وبالتالي يزداد بها عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية. وسيتم تخصيص نصف مقاعد المرأة على الأقل للعمال والفلاحين وفقاً للدستور، وبالتالى سينجح فى كل دائرة امرأة من العمال والفلاحين على الأقل. جدير بالذكر أن مشروع تعديل الدوائر الانتخابية ستتم إحالته إلى مجلسى الشعب والشورى خلال الفترة المقبلة حتى يتم إقراره لتطبيقه لأول مرة فى انتخابات مجلس الشعب التى ستجرى نهاية 2010.

الفصل الرابع: العراق

أولاً: المرأة والإنتخابات

تمكنت 16 مرشحة من بين العضوات السابقات من النساء في مجلس النواب العراقي 2005، من الحفاظ على مقاعدهن خلال انتخابات مجلس النواب 2010. وقد ترشحت 35 امرأة من اصل 70 من النساء العضوات في المجلس 2005. ويذكر أن البعض منهن قد ترشحن في الإنتخابات 2010 عن قوائم غير القوائم التي سبق وان ترشحن عنها في انتخابات 2005.

ثانياً: المرأة والعنف

أُعلن في 6 نيسان/أبريل2010، في العراق عن تأسيس المديرية العامة لمتابعة العنف ضد المرأة في أقليم كردستان–العراق بمدينة أربيل بهدف إعطاء اهمية أكبر لقضايا المرأة في الإقليم ومواجهة العنف الذي يمارس ضدها.

الفصل الخامس: الأردن

مؤشرات وأرقام

أظهرت أحصائيات ذكرتها وكالة الأنباء الأردنية في نيسان/أبريل2010، إلى أن الجامعة الأردنية تضم طالبات (بكالوريوس) 21.426 مقابل (11.342) ذكورا والطالبات (دراسات عليا) 2.640 مقابل (2.303) ذكور وأعضاء هيئة التدريس 390 سيدة مقابل 1.041 ذكورا منهن 23 سيدة برتبة أستاذ.

الفصل السادس:الكويت

مؤشرات وأرقام

ذكرت جريدة القبس الكويتية في نيسان/أبريل2010، ان مؤشر "ماستر كارد" العالمية لتقدم المرأة أظهر أن عددا اكبر من النساء في الكويت يعتبر بأنه من يتخذ القرارات المالية في الاسرة، حيث اشارت 25% من المستطلعات هذا العام بأنهن مسؤولات عن الإنفاق الاسري مقارنة مع 10% عام 2009.

ومع ذلك، فقد شهدت النتائج الاجمالية لمؤشر «ماستر كارد» العالمية لتقدم المرأة في الكويت، تراجعا طفيفا من 116.78 في العام الماضي الى 114.07 هذا العام، وبوجه خاص، فقد تراجعت الى حد كبير نسبة النساء اللواتي ترين انفسهن في مناصب ادارية (49 امرأة لكل 100 رجل في عام 2010 عبر مختلف انحاء المنطقة مقارنة مع 83 امرأة لكل 100 رجل في عام 2009.وبحسب المؤشر، فإنه في الكويت حافظت نسبة النساء مقابل الرجال في ما يتعلق بنسبة المشاركة في القوى العاملة على المستوى ذاته (52.81 في عام 2009 مقابل 53.03 في عام 2010) فيما واصلت نسبة متابعة التعليم العالي ارتفاعها (284.11 في عام 2009 الى 304.11 في عام 2010) مقارنة مع العام الماضي والمؤشرات السابقة. وتعتبر نسبة اقل من النساء مقابل الرجال انهن يحققن دخلا فوق المتوسط (50 امرأة مقابل 100 رجل هذا العام، مقارنة مع 47 امرأة مقابل 100 رجل في عام 2009.

الفصل السابع: لبنان

أولاً: المرأة والإنتخابات

اكد وزير الداخلية والبلديات اللبناني زياد بارود في نيسان/أبريل2010، خلال كلمة له بمناسبة اطلاق مشروع "المرأة اللبنانية– نحو المشاركة السياسية" ان القانون الانتخابي يتحمل مسؤولية عدم وصول المرأة الى المجلس النيابي، مشيرا الى ان أرقام ترشح النساء الى الانتخابات البلدية غير مشجعة.

ثانياً: المرأة والعنف

أقر مجلس الوزراء اللبناني في 7 نيسان/أبريل2010، مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري وأحاله إلى مجلس النواب للتصديق عليه.

الفصل الثامن: موريتانيا

المرأة والمشاركة السياسية

أجرى الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز في نيسان/أبريل2010، تعديلاً وزارياً في حكومة رئيس الوزراء مولاي ولد محمد الأغظف، شمل 8 حقائب وزارية كان للمرأة منها حقيبتين وهن: السيدة ماتي بنت حمادي نقلت من وزيرة مكلفة بترقية الاستثمار إلى وزيرة للوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة. وعينت كمبا با التي كانت وزيرة للوظيفة العمومية، وزيرة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالشؤون الأفريقية وهي وزارة جديدة، وقد أضيفت إليها كتابة الدولة (وزارة منتدبة) لشؤون المغرب العربي.

الفصل التاسع: السعودية

أولاً: المرأة والعنف

ذكرت جريدة الجزيرة السعودية في نيسان/أبريل2010، ان دراسة سعودية كشفت أن 93 % من النساء السعوديات اعترفن أن أزواجهن يمارسون العنف عليهن بطريقة مباشرة، مشيرة إلى أن 13 % منهن أكرهن على المعاشرة الجنسية. وقالت الدراسة، التي أجراها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، إن 93 % من النساء السعوديات اعترفن أن أزواجهن يمارسون العنف عليهن بطريقة مباشرة، أو عن طريق التسبب في توجيه العنف إلى زوجته، وأسوأ ما في الأمر أن العنف قد يكون عن طريق استجابته لتحريض خادمته المدللة لضرب زوجته.

وأوضحت الدراسة أن 20 % من الزوجات المعنفات صغيرات السن وأعمارهن ما بين 18 – 19 سنة، وأن 25 % من الأزواج والزوجات المعنفين في الفئة العمرية من 20 إلى 29 سنة، أما أقل نسبة من المعنفين 7 % فتوجد في الفئة العمرية من 50 إلى 59 سنة.

وأثبتت نتائج الدراسة أن المرأة التي بدون عمل هي الأكثر تعرضاً للعنف فبلغت نسبتهن 60 %، مشيرة إلى أن أصحاب الدخول المرتفعة لديهم مرونة أكبر في مواجهة المشكلات الاجتماعية. وقالت الدراسة إن 30 % من الزوجات تعرضن للعنف الاقتصادي وأبرز أشكاله أن يستولي الزوج على راتب زوجته وإذا امتنعت عن إعطاء دخلها له منعها من الذهاب إلى العمل. ونقلت الدراسة عن إحدى الحالات قولها إنها « عندما اعترضت على استيلاء زوجها على راتبها أحرق لها أمتعتها الشخصية وطردها خارج المنزل».وقالت الدراسة إن بعض الأزواج يعمدون إلى نوع آخر من أنواع العنف أكثر إيلاماً للزوجة وهو العنف النفسي، ومن أشكاله أن يمنع زوجته من رؤية أمها وأبيها، ومن أكثر هذه الأشكال إيلاماً لنفس المرأة تحرش زوجها بإحدى بناته جنسياً عندما يكون في حالة من السكر الشديد أو تحت تأثير المخدر. أما أقل أنواع العنف انتشاراً بين الزوجات هو العنف الجنسي، ومن أشكال العنف الجنسي الذي أشارت إليه 13 % من المبحوثات إكراه أزواجهن لهن على المعاشرة الجنسية، وشكت إحدى الزوجات من أن زوجها يحض بناتها على البغاء للحصول على المال الذي ينفقه في شراء المخدرات.

ثانياً: مؤشرات وأرقام

ذكرت جريدة الوسط البحرينية في 10 نيسان/أبريل2010، بانه لم تتعدَّ نسبة النساء السعوديات العاملات في سوق العمل الـ 15 %، واضافت الجريدة ان دراسة تحليلية شاملة أصدرتها حديثا مؤسسة «بوز آند كومباني» وقامت بكتابتها وإعدادها مستشارة أولى في مركز الفكر في الرياض التابع لشركة بوز أند كومباني منى صلاح الدين المنجد حيث ذكرت الدراسة، منذ العام 1992 ارتفعت نسبة القوة النسائية السعودية المشاركة في سوق العمل ثلاثة أضعاف فبلغت 14.4 % بعد أن كانت 5.4 %. إلا أن هذه النسبة هي الأقل في المنطقة، ففي الإمارات العربية المتحدة باتت النسبة 59 %، وفي الكويت بلغت 42.49 %، وفي قطر وصلت إلى 36.4 %، وفي البحرين 34.3 %، بينما هي 46.1 % في ماليزيا – بلد آخر من الدول الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة البطالة النسائية السعودية من مجموع نسبة القوى العاملة النسائية في المملكة في سوق العمل عام 2008 كانت 26.9 %، أي أكثر بأربعة أضعاف منها عند الرجال.

وبالرغم من أن أكثر من 90 % من النساء السعوديات الفاعلات في سوق العمل هن من حملة الشهادة الثانوية أو الجامعية، فإن هذه الدرجة العلمية لا تضمن للمرأة حصولها على وظيفة، إذ إن 78.3 % من العاطلات عن العمل يحملن شهادة جامعية، وأكثر من ألف عاطلة تحمل شهادة دكتوراه. خلافا لذلك فإن 76 % من الرجال العاطلين عن العمل لا يتعدى مؤهلهم التعليمي المرحلة الثانوية. في هذا الإطار، قالت مستشارة أولى في مركز الفكر في الرياض التابع لشركة بوز أند كومباني منى المنجّد، «في العام 2007، 93 % من الخريجات الجامعيات كنّ من اختصاصات العلوم الإنسانية والتعليم، في حين دفع نقص الوظائف المناسبة لهن أكثر من 300 امرأة سعودية إلى قبول وظائف خارج المملكة في مؤسسات تعليمية كويتية، وقطرية، وبحرينية.

وكانت أعلى نسبة بطالة في حائل (35 %) ثم في المنطقة الشرقية (32 %)، ثم في مكة المكرمة (29 %)، تليها المدينة المنورة (28 %)، وأخيرا عسير (23 %)، في حين كانت النسبة أقل ما تكون في القصيم (17 %) فقد وجد فيها عدد لا بأس به من النساء يعمل معظمهن في مدارس وجامعات القطاع الحكومي.

الفصل العاشر: السودان

المرأة والإنتخابات

شكلت نساء الأحزاب السودانية تحالفاً إنتخابياً في قائمة واحدة تحت مسمى "تحالف نساء الأحزاب" للقوائم النسوية، لخوض الانتخابات السودانية العامة 2010، للمجلس القومي والمجلس التشريعي لولاية الخرطوم تحت شعار "اليد" الذي يعبر عن تحالف خمسة تنظيمات سياسية وهي (الحزب الوطني الاتحادي، التحالف الوطني السوداني، حركة القوى الجديدة "حق"، المؤتمر السوداني والحزب الديمقراطي الليبرالي).